

التقرير الشهري للأمين العام عن دارفور

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من قرار المجلس ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من قرار المجلس ١٥٧٤ (٢٠٠٤) والفقرة ١٢ من قرار المجلس ١٥٩٠ (٢٠٠٥). ويوضح هذا التقرير أيضا التطورات الحاصلة منذ النصف الأول لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

ثانيا - انعدام الأمن في دارفور

٢ - شهد شهر كانون الأول/ديسمبر استمرارا لمستويات مرتفعة جدا من العنف وانعدام الأمن في دارفور، بما في ذلك أعمال اللصوصية، وسلسلة جديدة من الهجمات التي تشنها الميليشيا على قرى ومخيمات المشردين داخليا، وعمليات قتال حكومية مكثفة وتدمير متعمد لمناطق كبيرة من الأراضي الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى التدهور السريع للحالة على طول الحدود التشادية السودانية والقلق بشأن احتمال نشوب صراع بين هذين البلدين المتجاورين، إلى زيادة تفاقم مناخ انعدام الأمن.

٣ - وخلال فترة إعداد التقرير، ضربت حركة جيش تحرير السودان والحكومة، على حد سواء، عرض الحائط باتفاقات وقف إطلاق النار الموقعة بينهما. ففي ٣ كانون الأول/ديسمبر هاجمت الميليشيا المسلحة جيش تحرير السودان في أم كونيا جنوب نيالا، ونتيجة لهذا تفيد التقارير بمقتل قرابة ١١ مدنيا وتشريد زهاء ٧ ٥٠٠ شخص. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، وفيما يبدو أنه انتقام للهجوم الذي تعرضت له أم كونيا، هاجمت قوات جيش تحرير السودان حامية تابعة للقوات المسلحة السودانية، في دونكي دريايسه، بينما هاجمت القوات المسلحة السودانية مواقع لجيش تحرير السودان في منطقة مستيري جنوب غرب الجينية. وأفادت التقارير بنشوب قتال عنيف واستمرار المواجهات طوال ثلاثة أيام، مما استلزم نقل موظفي



المنظمات غير الحكومية من المنطقة. واندلع قتال أيضا بين القوات الحكومية والمتمردين في مستيري، وكونغو هرازا، وبيضة، إلى جانب هجمات قامت بها المليشيا في مناطق جبل مون وسيليا وكلبوس.

٤ - واستمرت الهجمات التي تستهدف بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بصورة متعمدة طوال الشهر الماضي. ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، هوجمت دورية لبعثة الاتحاد على يد مسلحين مجهولين في منطقة كلبوس غرب دارفور. وأصيب خمسة جنود بجروح في ذلك الحادث. وأعلن جبريل عبد الكريم من الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية مسؤوليته عن الهجوم وهدد بإسقاط أي طائرة هليكوبتر تابعة للأمم المتحدة تشاهد وهي تحلق فوق المنطقة.

٥ - وفي هجوم خطير آخر، في ٦ كانون الثاني/يناير، أصيب ١٠ من جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وقتل آخر في هجوم في غرب دارفور. وتفيد بعثة الاتحاد، بناء على التحقيقات التي أجرتها، بأن المسؤولية عن الهجوم تقع على عاتق جبريل، قائد الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية.

٦ - واستمرت أيضا بصورة خطيرة الزيادة في مستوى وكثافة المصادمات بين القبائل والمليشا. ففي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، هاجم مئات من أفراد المليشيا المسلحة قرية أبو سوروج في غرب دارفور وحرقوا عشرات الأكواخ ونهبوا الماشية. وأفادت التقارير بمقتل ما مجموعه ١٩ قرويا من بينهم عدة نساء وأطفال في ذلك الهجوم.

٧ - ومرة أخرى تتأثر سلبا الحالة الأمنية في غرب دارفور من جراء التدهور السريع في الوضع على طول الحدود التشادية السودانية. ففي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، نشبت صدامات كبيرة بين جماعات المتمردين التشاديين، والقوات المسلحة التشادية في مدينة آدري الحدودية. ومنذ ذلك الوقت، حدثت زيادة تثير القلق في القوات المسلحة لكلا الدولتين وفي المليشيات المحلية على جانبي الحدود. وقد تدهور الأمن في المنطقة الواقعة خارج الجنيينة إلى درجة أن عمليات الأمم المتحدة أصبحت تنحصر في المدينة فقط، وتم نقل جميع موظفي الأمم المتحدة تقريبا إلى مناطق أخرى تسمح فيها الظروف الأمنية بتنفيذ برامجنا.

ثالثا - حقوق الإنسان وتوفير الحماية

٨ - وخلال شهر كانون الأول/ديسمبر، واصلت عناصر مسلحة غير محددة الهوية شن هجمات على مخيمات المشردين داخليا، في الوقت الذي واصلت فيه عناصر ترتبط بالقوات المسلحة السودانية مضايقة وترهيب المشردين. وعلاوة على ذلك، أدت التدابير التي اتخذتها

بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، في الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك زيادة الدوريات في المخيمات وما حولها، إلى جانب الجهود الحكومية المبدولة للحد من التوتر، إلى انخفاض الحوادث في بعض الأماكن، بما في ذلك في مخيم كالما في جنوب دارفور.

٩ - وفي كالما أيضا رفعت الحكومة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر الحصار التجاري الذي فُرض على المخيم منذ مدة تزيد على ستة أشهر. وقد شكّل الحصار الذي أدلى إلى منع تدفق السلع والمواد الضرورية إلى المخيم، انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأدى إلى زيادة ملحوظة في التوترات والعنف هناك. وقد أدى رفع الحظر، إلى جانب وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بصورة أكثر انتظاما، إلى انخفاض كبير في عدد الحوادث الأمنية المبلغ عنها في كالما.

١٠ - ولا تزال التقارير التي تفيد باستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة تشكل مصدر قلق عميق. وقد اختفى مئات من الصبية بعد نشوب قتال في بعض القرى حول غريدا وفي جنوب دارفور. وتؤكد أسرهم أن الصبية قد انضموا إلى الميليشيا المسلحة التي أنشئت لحماية سكان مساليط المشردين ضد أي هجوم آخر. وأهيب بجميع من يقومون بتجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة في دارفور التوقف عن هذه الممارسة فورا وتسريح الصبية من صفوفهم، وجمع شملهم بأسرهم.

١١ - وكشفت أيضا البعثات والتحقيقات الميدانية التي قام بها موظفو حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر عن تعرض المدنيين لاعتداءات خطيرة في إطار الهجمات الرئيسية التي قامت بها القوات المسلحة السودانية و/أو الميليشيات المسلحة. وشملت الانتهاكات الموثقة التشريد بالقوة، والاعتقال التعسفي، والاحتجاز لمدد طويلة، والتعذيب على أيدي مسؤولي الأمن الوطني، واستخدام القوة عشوائيا في العمليات العسكرية.

١٢ - وقد تعرض أفراد جماعة الزغاوة العرقية في منطقة شياريا لانتهاكات لحقوق الإنسان من جانب أفراد من قبيلة برغيت، بمشاركة من العسكريين. وتشمل الانتهاكات الموثقة المرتكبة ضد الزغاوة، أعمال ضرب موجهة ونهب منظم، وعمليات إغلاق للمدارس. وقد أسفرت هذه الأعمال عن تشريد ٢٥٠٠ من الزغاوة بالقوة من المدينة وتوجههم إلى قاعدة الاتحاد الأفريقي والقرى المجاورة. وأفاد ثمانية من المحتجزين الذين اعتقلوا في سياق الهجوم الذي شنه جيش تحرير السودان على شياريا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بأنهم قد احتجزوا لمدد طويلة دون توجيه تهمة إليهم أو محاكمتهم، كما تعرضوا للإيذاء البدني عندما كانوا رهن الاحتجاز المشترك من قبل الأمن الوطني والاستخبارات العسكرية.

١٣ - وتشكل عمليات الاعتقال تلك جزءا من نمط أوسع نطاقا لمضايقة الزغاوة في جنوب دارفور على مدى الشهور الستة الماضية. وقد استهدفت عمليات الاعتقال رجال الأعمال الأثرياء من الزغاوة، والمعلمين والطلاب والشخصيات الدينية، الذين كثيرا ما يتهمون بأهم يقدمون الدعم لجيش تحرير السودان. ومما يؤكد ادعاءات الاحتجاز التعسفي تلك أن هناك عددا غير متناسب من أفراد الزغاوة رهن الاحتجاز وأن التحقيقات نادرا ما تسفر عن توجيه تهم رسمية لهم.

١٤ - ومن الوسائل المهمة لمنع التعذيب القيام بزيارات منتظمة وغير معلنة لرصد معاملة المحتجزين وظروف احتجازهم. وبالرغم من الالتزامات التي قطعتها الحكومة بتوفير سبل الوصول دون قيد إلى جميع مرافق الاحتجاز، لا تزال بعثة الأمم المتحدة في السودان تُمنع من الوصول إلى معظم مرافق الاحتجاز التي تديرها الاستخبارات العسكرية والأمن الوطني. وأحث الحكومة على أن تتقيد باتفاقها، وأن تكفل إبلاغ السلطات المعنية على المستوى المحلي بسياسات واضحة في هذا الشأن.

١٥ - ومن التطورات الإيجابية التي طرأت خلال الشهر الماضي قيام البعثة التي أوفدها آلية التنفيذ المشتركة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان وتوفير الحماية إلى غرب دارفور، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، بالتحقيق في التقارير المتعلقة بوقوع أعمال عنف تقوم على نوع الجنس من جانب الشرطة الاحتياطية المركزية في مخيم مورني للمشردين داخليا. وقد زارت البعثة المخيم لدراسة هذه التقارير ولتقييم الإجراءات المتخذة ضد من يزعم ارتكابهم لأعمال العنف. وكُلف الوفد أيضا بمهمة تقييم ما إذا كان مسؤولو الحكومة في مورني يتقيدون بالإجراءات الجنائية للتحقيق في العنف القائم على نوع الجنس. وكان الوفد يتألف من مسؤولين حكوميين من المجلس الاستشاري المعني بحقوق الإنسان ومن وزارة الداخلية، فضلا عن ممثلين من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومن الأوساط الدبلوماسية في الخرطوم. غير أن آلية التنفيذ المشتركة ذاتها لم تعقد سوى اجتماع واحد منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

١٦ - وقد اتخذت خطوات أيضا لترجمة خطة العمل للقضاء على العنف ضد المرأة في دارفور إلى تحسينات حقيقية على أرض الواقع. فقد بدأت الحكومة رسميا خطة العمل في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وأنشئت لجان مشتركة في الخرطوم وولايات دارفور الثلاث للإشراف على تنفيذ الخطة. وفي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر، نظمت بعثة الاتحاد والمجلس الاستشاري التابع للحكومة المعني بحقوق الإنسان حلقة عمل لبدء تنفيذ خطة العمل.

رابعاً - الحالة الإنسانية

١٧ - يؤدي المناخ السائد الذي ينعدم فيه الأمن على نطاق واسع إلى التأثير بصورة كبيرة على قدرة الأوساط الإنسانية على الوصول إلى السكان المحتاجين. وقد اتخذت خطوات لمواصلة تقديم المساعدة إلى السكان المتضررين في مواجهة المعوقات الحالية، بما في ذلك من خلال استخدام طائرات الهليكوبتر، والمتعهدين الخاصين، بيد أن هذه العمليات مكلفة وقد يتعذر الاضطلاع بها على المدى الطويل.

١٨ - وخلال اجتماع مع القادة القبليين الذين يسيطرون على الطرق المؤدية إلى كيرينيك ومورني في غرب دارفور، توسطت الأمم المتحدة لعقد اتفاق للمرور الآمن بالنسبة للمناطق الواقعة في شرق الجنيينة. ومن ناحية ثانية، أرغم القتال الناشب بين قوات الحكومة والمتمردين في مستيري وكونغو هرازا وبيضة، إلى جانب هجمات المليشيا في مناطق جبل مون وسيليا وكلبوس، جميع المنظمات غير الحكومية الدولية على الانسحاب من هذه المناطق، تاركة زهاء ١٤٠.٠٠٠ من السكان دون مساعدة. وكانت الجهود جارية لإسقاط إمدادات من المعونة الغذائية عن طريق الجو في المنطقة. وبصورة مماثلة أرغمت هجمات المليشيا على الطويلة في شمال دارفور، المنظمات غير الحكومية الدولية في المنطقة على نقل موظفيها مؤقتاً.

١٩ - وفي سائر أنحاء دارفور، أدت أعمال اللصوصية إلى الإضرار بالقوافل الإنسانية بصفة يومية تقريباً. ففي شمال دارفور، قتل سائق يعمل في جمعية الهلال الأحمر السوداني في عمل يبدو أنه من أعمال اللصوصية. وقد خلصت إلى أن انعدام الأمن في الجنيينة وفي بعض الأجزاء الأخرى غرب دارفور قد زاد إلى درجة لا يمكن معها للأمم المتحدة أن تضطلع بأنشطة هناك بخلاف أعمال إنقاذ الحياة.

٢٠ - وأشيد مرة أخرى بالعاملين في مجال تقديم المعونة الذين تتشكل منهم الأوساط الإنسانية في دارفور والبالغ عددهم ١٤.٠٠٠ فرد، بسبب تمكنهم من تقديم المساعدة الضرورية إلى ما يربو على ثلاثة ملايين من الأشخاص المتضررين في ظل تلك الظروف الصعبة، واستجابتهم بصورة فعالة لحالات الطوارئ الجديدة. وعلى نحو ما أشرت إليه في تقرير عن دارفور لشهر تشرين الأول/أكتوبر (S/2005/719)، انخفضت معدلات سوء التغذية والوفيات انخفاضاً كبيراً منذ عام ٢٠٠٤. بيد أن الأوساط الإنسانية تخوض نضالاً مضنياً مع استمرار نزوح السكان نتيجة لهجمات المليشيا، فالدراسات الاستقصائية تظهر أن القرى النائية والمناطق الريفية لا تزال تعاني من ارتفاع معدلات نقص التغذية، بالرغم من أنه يجري جني المحاصيل.

٢١ - ومما يؤسف له أنه يبدو من غير المرجح الآن أن يعود كثير من المشردين إلى منازلهم، في مطلع عام ٢٠٠٦، في الوقت الذي من المقرر أن تبدأ فيه الاستعدادات لموسم الحصاد المقبل. وطبقا لأفضل سيناريو، سيظل نحو ١,٨ مليون من المشردين داخليا والمقيمين حاليا في المخيمات، في مستوطناتهم المؤقتة في المستقبل المنظور. وإذا استمر العنف، قد تتضخم أعدادهم بصورة ملحوظة خلال الشهور المقبلة.

٢٢ - ويساورني القلق بوجه خاص لاستمرار جماعات من المليشيا والبدو الرحل في تعمد إتلاف مساحات شاسعة من الأراضي المزروعة. وقد نجحت الشرطة في بعض الأحيان في التدخل لوقف إتلاف الأراضي، لكنني انتظر من السلطات الحكومية أن تزيد من اتساق وتماسك الجهود التي تبذلها من أجل منع مثل هذه الأعمال الذميمة ووقفها. وقد راعني بوجه خاص ورود تقارير تفيد بقيام بعض المليشيات بتدمير كافة مراكز المياه التي شيدها الأوساط الإنسانية في مستيري. ولا يسعني إلا أن أمل بصدق ألا يشكل هذا الأمر بداية تدهور جديد وأن يجري الحفاظ على إنجازات الدوائر الإنسانية.

خامسا - عملية السلام في دارفور

٢٣ - رغم الجهود المضنية التي بذلها كبير وسطاء الاتحاد الأفريقي في محادثات السلام بين الأطراف السودانية بشأن الصراع الدائر في دارفور، الدكتور سالم أحمد سالم، فقد أحرزت الجولة السابعة من هذه المحادثات، التي بدأت في أبوجا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تقدما بطيئا. وتأخرت لجنة تقاسم السلطة أسبوعا إذ لم تتوصل حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة أو الحكومة إلى حل وسط فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية الأربع التي تجري مناقشتها في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، وهي: تحول دارفور إلى إقليم أو بقاؤها منقسمة إلى ثلاث ولايات منفصلة؛ ودمج ممثل من دارفور في هيكل الرئاسة؛ وتمثيل دارفور على مستوى العاصمة الوطنية؛ وتطبيق حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ على دارفور. وبعد مشاورات مكثفة مع الجانبين، استأنفت لجنة تقاسم السلطة أعمالها في ١٩ كانون الأول/ديسمبر في جو أفضل إلى حد ما، وهي تواصل مناقشة المسائل الأربع.

٢٤ - وفي لجنة تقاسم الثروة، جرت المناقشات في شكل جلسات عامة وتم إحراز مزيد من التقدم. ومنذ البداية، دعت الحركتان إلى قيام الجانبين بإيفاد بعثة تقييم مشتركة، يساهم فيها المجتمع الدولي، لتقييم آثار الحرب على الأرض. ورغم الجزم بأن هذا الأمر غير ممكن في غياب الظروف الأمنية المناسبة، فقد اتفقت الأطراف على مناشدة الشركاء الدوليين الانضمام إلى بعثة تقييم مشتركة في أقرب وقت ممكن.

٢٥ - ورغم تضافر الجهود، بما في ذلك جهود ممثلي الخاص، لدفع المسائل قدما في لجنة الترتيبات الأمنية، فإن جدول أعمال مناقشة هذا البند لم يعتمد إلا في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وقامت آلية الوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي، وحدها ومع الشركاء الدوليين، بعقد جلسات عمل جماعية مع الحكومة والحركتين المسلحتين لإعطائهما فرصة لإيجاد الحلول. ولكن لم يحرز حتى الآن قدر يذكر من التقدم بسبب عدم فصل الأطراف، ولا سيما الحركتين، بين مواقفها التفاوضية الرسمية والاتفاق على مضمون جدول الأعمال. وثمة شعور متزايد بأن بعض الفرقاء ينتهجون عمدا سياسة تسوية، دعما لاعتقادهم أنهم يستطيعون التوصل إلى حل من خلال الطرق العسكرية.

٢٦ - وفيما يتعلق بتمثيل الجنسين، يعمل فريق من الخبراء من الاتحاد الأفريقي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع المندوبات المشاركات في المحادثات، وقد أحرز تقدما ملحوظا في هذا الصدد. وبعد إجراء مشاورات مع كافة الأطراف، وضعت توصيات عدة تشمل في جملة أمور إلحاق خبراء جنسانيين باللجان الثلاث لكفالة إدراج الصيغ المناسبة في نصوص التفاوض. ويجري أيضا بحث تخصيص مقعدين إضافيين لممثلين لكل وفد من الوفود المشاركة في المحادثات. كما اختيرت ١٥ امرأة من دارفور من قبل نظيرتهن لحضور مفاوضات أبوجا والضغط من أجل النهوض بالقضايا التي تكتسي أهمية خاصة للنساء.

٢٧ - وفي الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥ نظمت عناصر من حزب المؤتمر الوطني في حكومات ولايات دارفور مؤتمرا جامعا لأهل دارفور، ووجهت الدعوة للمشاركة فيه إلى الحركتين المسلحتين، ومواطني دارفور في الشتات، ومواطني دارفور المشاركين في الحركات السياسية في أنحاء السودان. بيد أن أحزابا سياسية كبرى أخرى، منها الحركة الشعبية لتحرير السودان، قاطعت المؤتمر، مشيرة إلى اختلافات في وجهات النظر مع حزب المؤتمر الوطني. كما اختار المشردون داخليا في مخيمي أبو شوك والسلام بالفاشر مقاطعة المؤتمر، بدعوى عدم تمثيلهم بصورة كافية. واعتمد المؤتمر طائفة واسعة من التوصيات في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وأرحب من حيث المبدأ بالجهود المبذولة لبدء حوار بين جميع الأطراف المعنية في دارفور، بما في ذلك الأحزاب السياسية، والقبائل، والحركات، وممثلي المجتمع المدني، بهدف إحلال السلام وتحقيق التنمية في دارفور. بيد أن هذه الجهود لا يمكن أن تعتبر بديلا عن تسوية سياسية دائمة تشمل اتفاقا بشأن الترتيبات الأمنية، يتم التوصل إليها في إطار عملية أبوجا التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وحسب ما اتفق عليه في إعلان المبادئ لتسوية الصراع السوداني في دارفور، الذي وقعته الأطراف في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ خلال الجولة الخامسة من المحادثات، ينبغي أن يعقب إبرام اتفاق سلام نهائي في أبوجا إجراء حوار شامل بين الأطراف في دارفور.

سادسا - دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٢٨ - في ٦ كانون الثاني/يناير، كان لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ٩٩٢ ٦ فردا في دارفور، منهم ٧٢١ مراقبا عسكريا و ٣٢٠ ١ شرطياً مدنياً و ٥٨ موظفاً مدنياً دولياً و ١١ من أفراد لجنة وقف إطلاق النار، وقوة حماية مكونة من ٨٨٢ ٤ جندياً. وظلت بعثة الأمم المتحدة في السودان على اتصال وثيق ببعثة الاتحاد، من خلال إجراء اتصالات منتظمة مع رئيس البعثة الذي يقع مقره في الخرطوم ومع أفراد البعثة في دارفور، ومن خلال اجتماعات دورية بين خلية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة ولجنة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

٢٩ - وفي الفترة من ١٠ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أوفدت لجنة الاتحاد الأفريقي بعثة لتقييم بعثة الاتحاد في السودان، بمشاركة طائفة واسعة من الشركاء، بما بينهم كندا، والنرويج، وهولندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وممثلو عدة بلدان مشاركة بقوات، والأمم المتحدة. وتهدف البعثة أساساً إلى إجراء استعراض متعمق لعمليات العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية في بعثة الاتحاد من حيث تنفيذها لولاية البعثة؛ وتقييم الحالة الأمنية والإنسانية السائدة في دارفور؛ وتقديم توصيات عن كيفية المضي قدماً. ووفرت الأمم المتحدة النقل الجوي للقائمين بالتقييم كشكل من أشكال المساعدة المقدمة لبعثة الاتحاد. وانتهى التقييم إلى أن بعثة الاتحاد كان لها تأثير إيجابي على كل من الحالة الأمنية والحالة الإنسانية في دارفور؛ وأنها ستزيد فعاليتها بدرجة أكبر باتخاذ عدد من الخطوات المحددة.

٣٠ - وأدرجت نتائج وتوصيات بعثة التقييم في وقت لاحق في تقرير رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي عن الحالة في السودان (دارفور)، المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الذي نظر فيه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه المعقود في ١٢ كانون الثاني/يناير.

٣١ - وأعرب مجلس السلام والأمن، في بلاغه المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير، عن ارتياحه للتقدم المحرز في نشر بعثة الاتحاد، ولاحظ أن البعثة واجهت عراقيل مالية، ولوجستية، وعراقيل جهة أخرى، لكنها أسهمت إلى حد كبير في حماية السكان المدنيين وتحسين الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور. كما أفاد مجلس السلام والأمن بأنه يؤيد من حيث المبدأ الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى عملية للأمم المتحدة في إطار الشراكة القائمة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا، وقرر دعوة المجلس إلى أن يعقد على مستوى الوزراء اجتماعاً، في أديس أبابا، قبل نهاية شهر آذار/مارس

٢٠٠٦، لاستعراض الوضع واتخاذ قرار نهائي بشأن مسألة الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور وطرائق إنجاز ذلك. وإلى أن يتم ذلك، قام مجلس السلام والأمن بتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦.

سابعاً - الملاحظات

٣٢ - من المحزن أن عاما آخر قد انصرم دون تحقيق تقدم كبير في الجهود الرامية إلى حل الأزمة في دارفور. وشهد كانون الأول/ديسمبر مزيدا من الصدمات العنيفة التي شاركت فيها الحكومة، والمليشيات، والجماعات المتمردة، فضلا عن اللصوصية والاختلال بين القبائل. وأدعو بشدة بالغة أطراف الصراع إلى احترام اتفاقاتها، بما فيها اتفاق وقف إطلاق النار، وأحكام القانون الإنساني الدولي. وأود أن أكرر إدانتي للهجمة الشرسة التي تعرضت لها أبو سروج، في غرب دارفور، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وأحث الحكومة مرة أخرى على اتخاذ تدابير فورية لملاحقة المسؤولين عنها. وينبغي تذكير الأطراف بأن استمرار العنف على الأرض لن تكون له من نتيجة سوى زيادة مشاعر الارتياب السائدة في المحادثات بأبوجا.

٣٣ - وينبغي أن تتوصل الأطراف إلى تسوية عن طريق التفاوض دون مزيد من التأخير حتى يحل السلام وتتحقق المصالحة أخيرا في دارفور. فبغير ذلك تترلق دارفور من جديد إلى الفوضى، مما يفرض على أهلها كارثة إنسانية أخرى. ولتلافي مثل هذا التطور غير المقبول، يجب تحسين الأمن، فورا، بالتعاون مع قوات الاتحاد الأفريقي. وقد نجحت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في تحقيق الاستقرار في العديد من المناطق التي نشرت فيها. لكنها تحتاج إلى دعم لوجستي ومالي حتى يتسنى لها تعزيز الأمن على الأرض. وفضلا عن ذلك، وما دام حل الصراع على المدى الطويل يكمن في طاولة المفاوضات، فإنه يجب على وجه السرعة تنشيط العملية في أبوجا لتيسير التوصل إلى تسوية سياسية. ومن الأساسي أيضا كفالة وفاء الحكومة بالتزامها ومسئوليتها فيما يتصل بالمساعدة في حماية شعبها وتقديم المساعدة للجهود الإنسانية.

٣٤ - ولئن كان من الضروري بذل كل الجهود من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية شاملة في أبوجا، فمن الواضح أن انخراط المجتمع الدولي في دارفور إنما سيزداد صعوبة. فتقلب الأوضاع والعراقيل اللوجستية الجممة والبيئة الوعرة تقتضي أن يكون أي وجود دولي في دارفور مستقبلا وجودا معززا، متعدد الأوجه، قويا، متحركا وله حضوره في الميدان ما دامت هناك حاجة إليه من أجل ترسيخ السلام. كما ستكون احتياجات دعم هذا الوجود ضخمة. وينبغي أن تكون الدول الأعضاء في مجلس الأمن وغيرها من الدول الأعضاء التي لديها قدرات عسكرية مناسبة مستعدة للإسهام بشكل كبير في مثل هذا الجهد على

الأرض. وما دام مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قد أعرب عن تأييده من حيث المبدأ لنقل زمام الأمور من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة في دارفور، فإننا سنتعاون بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي وجميع الجهات المعنية لدفع هذا الأمر قدما. وستكون عملية الانتقال ذاتها عملية صعبة ومكلفة جدا، وستتطلب أيضا موارد لوجستية وبشرية ومالية كبيرة. وفي غضون ذلك، ينبغي بذل كل جهد ممكن لدعم وتعزيز العملية القائمة التابعة لبعثة الاتحاد ومدتها بالتمويل اللازم. وفي هذا الصدد، اتفقت أنا ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، كوناري، على عقد مؤتمر لإعلان التبرعات لبعثة الاتحاد في النصف الثاني من شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦.

٣٥ - وقد أدى العنف على طول الحدود بين تشاد والسودان إلى حد بعيد إلى تفاقم الشعور بعدم الاستقرار في دارفور وإلى تنامي مشاعر الإحباط التي تحيط بالمحادثات في أبوجا. ويعتبر تصاعد التوتر على طول الحدود تطورا مقلقا للغاية. وكما أكدت في تقارير سابقة، ثمة علاقة قوية بين أزمة دارفور وعدم الاستقرار في تشاد. ومنذ فترة وخطر تدويل الصراع في دارفور بسبب الأواصر القائمة بين القبائل على جانبي الحدود يشكل أمرا يبعث على القلق. وقد بات هذا الخطر أقرب إلى الواقع منذ انفصال جنود من الزغاوة عن الجيش التشادي، ويزعم أن بعضهم يوجد الآن في دارفور.

٣٦ - ومن الأهمية بمكان ألا يجتمع الوضع في المناطق الحدودية لتشاد مع الصراعات الدائرة في السودان لدفع البلدين والمنطقة برمتها صوب التصادم والصراع. فمع تبادل الاتهامات وزيادة تركيز القوات على جانبي الحدود، لا يمكن التهوين من إمكانية نشوب مواجهة مفتوحة بين البلدين. وستكون لهذا الصراع آثار مدمرة على سكان المنطقة وسيشكل ضربة شديدة للجهود الرامية إلى حل الأزمة في دارفور. وأناشد حكومتي السودان وتشاد أن تتخذا تدابير فورية وحازمة لتهدئة التوتر على طول الحدود المشتركة بينهما. وأرحب بمبادرة الاتحاد الأفريقي الهادفة إلى مساعدة البلدين على إصلاح العلاقات بينهما؛ وأحث الدول الأعضاء الأخرى على مناشدة حكومتي البلدين حل خلافاتهما بالطرق السلمية ومساعدتهما على ذلك.